

The role of audit procedures according to the
International Auditing Standard (ISA No. 240) in
detecting and limiting fraudulent practices

دور اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي (ISA. No.240)
في الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية

Dr. teacher Muna Jabar Mohammed*
College of Administrative and Financial Sciences -
Imam Jaafar Al-Sadiq University - Department of
Accounting - Iraq

م.د منى جبار محمد*
كلية العلوم الادارية والمالية - جامعة الامام جعفر الصادق (ع) - قسم
المحاسبة - العراق

تاريخ النشر: 2022/11/28
Received: 18/9/2022

تاريخ القبول: 2022/11/20
Accepted: 20/11/2022

تاريخ الاستلام: 2022/9/18
Published: 28/11/2022

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان دور اجراءات التدقيق وفق معيار (ISA. No.240) في الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ يتخصص المعيار في تحديد مسؤولية المدقق في تحديد الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية . ولتحقيق اهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم استطلاع آراء عينة من المدققين من خلال توزيع (60) استارة استبيان وتم استرداد (50) استبانة صالحة للتحليل، اي بنسبة (83%)، وتتمثل مشكلة البحث في "ان فشل اجراءات التدقيق التقليدية ادت الى اصدار العديد من المعايير التي تزيد وتسهم في اكتشاف الممارسات الاحتيالية في القوائم المالية لذا لابد من اللجوء الى اجراءات تتسم بالكفاءة والفاعلية الامر الذي ينعكس على جودة عملية التدقيق ". ووفقا لتحليل نتائج الاجابات لاستارة الاستبيان وجد هناك اتفاق على اهمية معيار التدقيق 240 (مسؤولية المدقق عن دراسة الاحتيال) عند اداء عملية التدقيق للقوائم المالية . وتوصل البحث من خلال استخدام الاساليب الاحصائية الى انه " توجد علاقة ذو دلالة معنوية لاعتماد اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق ٢٤٠ في اكتشاف مخاطر الاحتيال في القوائم المالية للشركات العراقية". وكانت اهم الاستنتاجات ان معيار التدقيق الدولي 240 يسهم في وصف المسؤوليات المتعلقة بأولئك المسؤولين عن آليات الحوكمة وإدارة الوحدة الاقتصادية للحد من واكتشاف الاحتيال، و يصف المحددات المركزة لعملية التدقيق في سياق الاحتيال ويبين مسؤوليات المدقق لاكتشاف التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الاحتيال. واوصى البحث الى ضرورة الاحتكاك بمكاتب شركات التدقيق الكبرى الحائزة على خبرة ميدانية والاستفادة من خبراتهم في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية : اجراءات التدقيق، معيار التدقيق الدولي ٢٤٠، الاحتيال

Abstract:

The research aims to demonstrate the role of audit procedures accordance to (ISA. No.240) in detecting and reduction fraudulent practices in the financial statements of companies listed in the Iraqi Stock Exchange, as the standard specializes in determining the responsibility of the auditor in determining fraud when auditing financial statements. To achieve the objectives of the research, the descriptive analytical approach was used, as the opinions of a sample of auditors were surveyed by distributing (60) questionnaires and (50) valid questionnaires were retrieved for analysis, that is, at a rate of (83%), and the research problem is that "the failure of the traditional audit procedures It led to the issuance of many standards that increase and contribute to the discovery of fraudulent practices in the financial statements, so it is necessary to resort to efficient and effective procedures, which is reflected in the quality of the audit process." According to the analysis of the results of the answers to the questionnaire, there was agreement on the importance of auditing standard 240, the auditor's responsibility for studying fraud when performing the audit of the financial statements. The research found, through the use of statistical methods, that "there is a significant relationship for the adoption of audit procedures in accordance with auditing standard 240 in discovering the risks of fraud in the

financial statements of Iraqi companies." Governance and management of the economic unit to reduce and detect fraud, describes the central determinants of the audit process in the context of fraud and outlines the responsibilities of the auditor for detecting significant and effective misstatements resulting from fraud. The research recommended the necessity of contacting the offices of major auditing companies that have field experience and benefiting from their expertise in this field

Keywords:- Audit Procedures, International Standard on Auditing No. (240), Fraud.

المقدمة :

ان استخدام اجراءات التدقيق المناسبة تساعد على تحسين فاعلية عملية التدقيق ورفع كفاءة المدقق في التعامل مع مخاطر الاحتيال من خلال اكتشافها والحد منها من خلال تطبيق معيار التدقيق الدولي 240، وذلك من خلال استخدام اساليب جديدة يمكن ان تسهم في زيادة كفاءة المدققين على ادخال التعديلات اللازمة على اجراءات التدقيق مما يسهم في اكتشاف مخاطر الاحتيال ، ولقد قام المشرفون على اصدار المعايير المتعلقة بمهنة التدقيق بتطوير معايير التدقيق المتعلقة بمسؤولية المدققين تجاه تقييم واكتشاف مخاطر الاحتيال ، وهذا كان واضحاً من خلال جهود المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) اذ قام باصدار معيار التدقيق الأمريكي SAS NO.99 عام 2002 بعنوان (اعتبارات الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية)، كما تم كذلك اصدار معيار التدقيق الدولي ISA. No.240 عام 2004 بعنوان (مسؤولية المدقق عن دراسة الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية)، وتضمن البحث المحاور الاتية:

المحور الاول : - منهجية البحث ودراسات سابقة

المحور الثاني :- الاحتيال واجراءات التدقيق وفق معيار ٢٤٠-مدخل مفاهيمي

المحور الثالث:- بيان انعكاس تطبيق اجراءات التدقيق وفق معيار ٢٤٠ في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية مدخل تطبيقي

المحور الرابع :- الإستنتاجات والتوصيات

المُحور الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة

اولا :- منهجية البحث

1 - مشكلة البحث:- ان فشل اجراءات التدقيق التقليدية ادت الى اصدار العديد من المعايير التي تزيد وتسهم في اكتشاف الممارسات الاحتيالية في القوائم المالية لذا لا بد من اللجوء الى اجراءات تنسم بالكفاءة والفاعلية الامر الذي ينعكس على جودة عملية التدقيق .

2: أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :

1) التعريف بالاحتيال ومعيار التدقيق الدولي 240

2) بيان انعكاس تطبيق اجراءات التدقيق وفق معيار ٢٤٠ في الكشف عن مخاطر الاحتيال في القوائم المالية.

3: فرضية البحث:

" اعتماد اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق ٢٤٠ لا يسهم في اكتشاف مخاطر الاحتيال في القوائم المالية للشركات العراقية" .

4-أهمية البحث:

تمثل أهمية البحث في ابراز دور اجراءات التدقيق وفق معيار ٢٤٠ في الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية في القوائم المالية للشركات العراقية , حيث ان هذه الاجراءات قد نالت اهتماماً واسعاً من قبل المنظمات المهنية والباحثين، لتدعيم قدرة المدققين في كشف عمليات الاحتيال في القوائم المالية.

5: منهج البحث ووسائل جمع البيانات

أ : الجانب النظري : اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي بهدف دراسة واستقراء بعض الادبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث من خلال جمع المصادر والأدبيات العربية والأجنبية من كتب ودوريات وبحوث ورسائل جامعية ودراسات منشورة على الانترنت.

ب: الجانب التطبيقي: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لوصف وتفسير وتحليل نتائج البحث لاختبار فرضيته والتحقق من نتائج الاختبار من خلال استخدام قائمة الاستبيان المثلة باستبيان العاملين في شركات ومكاتب التدقيق والاكاديميين.

6:- الأساليب الإحصائية

تم استخدام برنامج (SPSS)، الاتية:

أ: مجموعة الاحصاءات الوصفية وتمثل بالاتي:

➤ المتوسط الحسابي

➤ الانحراف المعياري.

➤ معامل الاختلاف لمقياس تشتت توزيع الاحتمال او التكرار ، ويستخدم في الترجيح بين الفترات ذات الوسط الحسابي المتوسط.

ب: الانحدار الخطي البسيط وهو مقياس رياضي لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمستقل.

ت: معامل الارتباط (R) وقيمة معامل التحديد (R^2) ويعرف بأنه نسبة ما تفسره المتغيرات المستقلة من التغير الكلي في المتغير التابع، وتتراوح هذه النسبة ما بين الصفر والواحد الصحيح، فكلما اقترب معامل التحديد من الواحد، كلما دل على جودة النموذج والعكس صحيح.

ثانياً :- دراسات سابقة

أ:-الدراسات العربية

1-دراسة (شبرو، 2021) بعنوان (أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي (240) الخاص بمسؤوليات المدقق في الكشف ومنع الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية)

تهدف الدراسة الى التركيز على مسؤوليات المدقق الخارجي في الحد من ممارسة الاحتيال بتطبيق اجراءات معيار التدقيق الدولية(240) ونطاق الالتزام لمدققي الحسابات بمسؤولياتهم المهنية التي تعزز قدرتهم في تحديد مخاطر الاحتيال. وتحديد العوامل التي تؤدي الى اكتشافه. وكانت اهم الاستنتاجات ان مسؤوليات المدقق الخارجي تكمن في التأكد من صحة القوائم المالية وخلوها من الاحتيال والاطع والتهريفات الجوهرية فيها ، فضلاً عن كفاءة مدقق الحسابات في الحفاظ على منهج عملي واتباع المعايير اذ انه يعد خطوة نحو التنفيذ الجيد لاجراءات التدقيق .

2-دراسة (ياسين و شيخي، 2021) بعنوان (مدى تطبيق مدقق الحسابات معيار التدقيق الدولي 240 "مسؤولية المدقق عن دراسة الاحتيال عند أداء عملية تدقيق القوائم المالية")

تهدف الدراسة الى بيان الهدف الأساس لمدقق الحسابات من خلال ممارسة اجراءات معيار التدقيق الدولي رقم 240 الذي يمثّل اساساً في اكتشاف الخطأ والاحتيال الذي يؤدي الى التحريف المادي للقوائم المالية وتحريف أصول الوحدة الاقتصادية، وان اهم الاستنتاجات هي ان الاحتيال ينعكس سلباً على مصداقية القوائم المالية التي تعتمد عليها الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات وكذلك ينعكس في تضليل الاطراف الخارجية الأخرى المتعلقة بالوحدة الاقتصادية من زبائن وعملاء وجهات اخرى. وكانت اهم التوصيات ضرورة توفير بعض اساليب وخصائص معيار التدقيق 240 التي يقوم المدقق باتخاذها للحد من هذه التحريفات الخروقات القانونية وبلوره الصورة الصادقة للوحدة الاقتصادية.

ب:- الدراسات الاجنبية

1-دراسة (Blay, et al, 2007) بعنوان The Effect of Fraud and Going-Concern Risk on Auditors Assessments of the Risk of Material Misstatement and Resulting Audit Procedures

تأثير مخاطر الاحتيال والاستمرارية على تقييمات المدققين لمخاطر التحريف الجوهري واجراءات التدقيق المنفذة- بحث منشور
يهدف البحث الى تحليل اثر الترابط بين التقييمات الاولى للمدققين المتعلقة بمخاطر الاحتيال ومخاطر الاستمرارية وبين اجراءات التدقيق للكشف عن المخالفات المالية. وكانت اهم النتائج وجود ارتباط معنوي بين التقييم الاول لمخاطر الاحتيال والاستمرارية وبين نتائج التقييم للاخطاء الجوهرية. وكانت اهم التوصيات ضرورة الاهتمام بتطوير اجراءات التدقيق المنفذة مما يؤثر في اكتشاف مخاطر الاحتيال .

2-دراسة (Hamshari, et al, 2021) بعنوان The Relationship of Professional Skepticism to the Risks of Auditing and Internal Control, and the Discovery of Fraud and Core Errors in the Financial Statements in Jordan

علاقة الشك المهني بمخاطر التدقيق والرقابة الداخلية واكتشاف الاحتيال والاطع الجوهرية في البيانات المالية في الأردن- بحث منشور
يهدف البحث إلى معرفة العلاقة بين الشك المهني للمدقق واكتشاف الاحتيال والاطع في القوائم المالية ، حيث تعزز ممارسة المدقق للشك المهني قدرته على إصدار رأي في محاييد حول عدالة القوائم المالية، وخص علاقة الشك المهني بمخاطر التدقيق ، لا سيما المخاطر التي تقوم بها الإدارة ، وهي مخاطر السيطرة والمخاطر الكامنة. وكانت اهم الاستنتاجات بأنه بغض النظر عن مدى صدق ونزاهة الإدارة والمسؤولين عن الرقابة المؤسسية ، لا ينبغي أن يمنع ذلك المدقق من استخدام الشك المهني. بغرض تعزيز ثقته بنتيجة التدقيق وعدم التسرع في حكمه على القوائم المالية. وكانت اهم التوصيات ضرورة ان يتوصل المدققون إلى قرارات نهائية حتى تكون كافية ومناسبة وموثوقة .

المحور الثاني

الاحتيال واجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي (ISA.NO.240)-مدخل مفاهيمي

أولاً :- الاحتيال

اهتمت العديد من الدراسات على مستوى المنظمات المهنية والدراسات الأكاديمية بتحديد مفهوم الاحتيال، اذ عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بأنه " فعل مقصود يؤدي الى اخطاء مادية من قبل واحد أو أكثر من الأفراد بين الإدارة او القائمين على الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة في القوائم المالية التي تخضع للتدقيق " (AICPA,2002:157).

وعرفت جمعية فاحصي الاحتيال القانونيين ((ACFE الاحتيال: على انه فعل متعمد يرتكب من قبل شخص او وحدة اقتصادية على علم بان هذا الفعل سوف يؤدي الى المنفعة الشخصية (Manurung & Hadian, 2013: 4) كذلك عرف معيار التدقيق الدولي (ISA.NO.240) الاحتيال بأنه " فعل مقصود من جانب فرد أو أكثر من الأفراد في الإدارة أو الأشخاص المكلفين بالحكومة أو الموظفين أو الأطراف الثالثة وينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه، أو غير قانونية" (ISA.NO.240, 2014: 153). كما عرف الاحتيال على انه استخدام الشخص لمهنته لغرض المصالح الشخصية من خلال إساءة استخدام موارد الوحدة الاقتصادية، إذ ان الاحتيال في المعاملات المحاسبية ينطوي على إجراءات مقصودة، مما يؤدي إلى خطأ في القوائم المالية، لاستخدام غير مشروع لشيء ما، واختلاس موارد الوحدة الاقتصادية (Shanikat & Dorgham, 2014: 84).

وتتفق الباحثة مع (Marshall, & John) في تعريفه للاحتيال بأنه استعمال جميع الوسائل المتاحة للفرد في كسب مزايا غير مشروعة على حساب مصلحة الآخرين، ويندرج الفعل قانونياً تحت بند الاحتيال (Marshall, & John, 2018: 128)

1- اساليب ممارسة الاحتيال :- إذ ان مشكلة الاحتيال في التقارير المالية وتحديد الاساليب ممارسته من خلال العوامل المؤثرة في اكتشافه تعدّ أمراً ذا أهمية لاسيما في الوقت الحاضر، بعد ظهور مشاكل مالية في عدد كبير من شركات الأعمال الكبرى على المستوى الدولي، الأمر الذي يرتبط بمدى موثوقية مهنة التدقيق (دحود، 2006 : 7) لذا يمكن تحديد الاساليب الاساسية التي تحدد الممارسات الاحتيالية والتي تميزها عن الاخطاء بما يأتي (العاني والكعبي , 2021: ص 569):

- أ- اختيار السياسة المحاسبية التي تسمح بها المعايير بما يحقق صورة افضل للقوائم المالية من خلال استخدام بعض المدخلات التي ترتبط بالتقييم او التنبؤ في الحسابات كالأعمار الاقتصادية للأصول او الالتزامات المحتملة.
- ب- التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنة معينة لإفادتها بالأرباح ام تحميلها بالخسائر، ولاسيما في حال وجود اختلافات واضحة متعددة ومعقدة الى حد ما ولا يمكن اكتشافها الا من خلال ذوي الاختصاص.
- ت- الممارسات التي يرتكبها مصدر داخلي أو خارجي اذ ينصب التركيز على الطرف الأساسي الذي يرتكب الفعل الاحتيالي لذا من فأن عملية الاحتيال قد تشمل كلا الطرفين.
- ث- استعمال الممارسات المتعمدة والمقصودة من فعل الاحتيال وكيف يتم إخفاء الاحتيال والتميز بين مخاطر الاحتيال ومخاطر السيطرة.
- ج- ان الممارسات عادة ما تكون غير قانونية أو تدل على ارتكاب مخالفات ، كما في حالات الأخطاء المالية أو انتهاك السياسة أو الاعمال غير الأخلاقية أو مشكلة الإدراك والغرض من ذلك هو التمييز بين الفعل غير المشروع وبين الفعل غير القانوني اذ يتم التميز من خلال النية وعملية اخفاء الفعل.
- ح- قد تنسب ممارسات الاحتيال في خسارة أموال وقيمة وسمعة الوحدة الاقتصادية أو أي منفعة غير مصرح بها سواء تم استلامها شخصياً أم من قبل آخرين اذ ان الاحتيال بطبيعته يرتبط بالكسب المالي.

2 - اسباب ارتكاب الاحتيال: هناك العديد من الاسباب التي تؤدي الى ممارسة الاحتيال منها الاتي (Hansen, et al, 2005: 10):

- أ- ضعف هيكل الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية.
- ب- عدم وجود أو تفعيل نطاق لجان التدقيق داخل الوحدة الاقتصادية.
- ت- ضعف كفاءة حوكمة الوحدة الاقتصادية أو عدم وجودها.
- ث- العمل على اخفاء الاختلاس أو العجز في السيولة النقدية .
- ج- وجود ضغوط غير اعتيادية من داخل وخارج الوحدة الاقتصادية لتحقيق عدة اهداف منها حاجة الوحدة الاقتصادية إلى تعظيم الربح او تغطية خسارة.

وترى الباحثة بان سبب ارتكاب الاحتيال هو توفر المرونة في المبادئ المحاسبية من خلال الاختيار من بين السياسات المحاسبية والتي ادت الى وجود ثغرات عديدة في اطار المحاسبة المالية وتقليل التكاليف المترتبة على متابعة المالكين للمدراء التنفيذيين من خلال الاعتماد على الارقام المحاسبية في تحديد العلاقة اللازمة لمتابعة الوكيل مما ينتج قوائم مالية مضللة.

3- انواع الاحتيال

ان الاحتيال مفهوم قانوني واسع لذا فان المدقق يهتم بالأفعال والتصرفات الاحتيالية التي تسبب تحريفات ذات أهمية مادية في القوائم المالية، ويمكن أن يشمل الاحتيال وفقاً لتعليمات معيار التدقيق الأمريكي (SAS. NO. 99) وجمعية فاحصي الاحتيال (ACFE) الانواع الاتية :

أ- اختلاس الأصول (غش الموظفين)

يعرف اختلاس الأصول بأنه سرقة أصول الوحدة الاقتصادية من قبل الموظفين وهو ما يعبر عنه عادة باحتيال الموظف أي أنه سرقة الأصول من قبل العاملين داخل الوحدة الاقتصادية من أجل تحقيق مكسب مادي، نتيجة لغياب الضوابط الداخلية أو الفشل في تطبيق الضوابط الداخلية القائمة (Marshall, & John, 2018: 128).

ب- التقارير المالية الاحتيالية

حددت اللجنة الوطنية للتقارير المالية الاحتيالية (لجنة Treadway) التقارير المالية الاحتيالية على أنها سلوك مقصود أو متهور من قبل الوحدة الاقتصادية سواء عن طريق الفعل أم الإغفال ينبج عنه قوائم مالية مضللة مصممة لخداع المستثمرين والدائنين، أو التأثير في سعر سهم الوحدة الاقتصادية أو تلبية احتياجات التدفق النقدي أو إخفاء خسائر الوحدة ومشاكلها، ولقد درست لجنة (Treadway 450) دعوى قضائية ضد مدققي الحسابات، ووجدت أن عمليات الاحتيال التي لم يتم كشفها تشكل نصف هذه الدعاوى، إذ وقعت العديد من عمليات الاحتيال في القوائم المالية التي تم الترويج لها بشكل كبير في كل حالة احتيال، والتي أدت إلى الإبلاغ عن خسائر مالية كبيرة، ولقد أوصت لجنة Treadway بأربعة إجراءات للحد من التقارير المالية الاحتيالية وكما يأتي (Marshall, & John, 2018: 132)

ج- الفساد

هو العمليات التي يقوم فيها الموظف من خلال إساءة استخدام نفوذه في المعاملات التجارية بطريقة تنتهك واجباته تجاه أصحاب العمل من أجل اكتساب منفعة مباشرة أو غير مباشرة، ويرى (Begovic, 2015) بأن الفساد هو عدم الامتثال المتعمد الذي يهدف إلى استنباط بعض المزايا لنفسه أو للأفراد أصحاب العلاقة (Begovic, 2015:2)

4- نظرية مثلث الاحتيال

يشتمل نموذج نظرية مثلث الاحتيال على ثلاثة اضلاع تؤسس معاً سلوكاً مضللاً، إذ يمثل الضلع الأول من مثلث الاحتيال الضغط أو الدافع لارتكاب أعمال الاحتيال، ويمرر الضلع الثاني إلى فرص ارتكاب الاحتيال، في حين يرمز الضلع الثالث إلى تبرير ممارسة الاحتيال، ويمكن توضيح نظرية مثلث الاحتيال من خلال الآتي (Marshall, & John, 2018: 135-137):

أ- الضغط: وهو الدافع الرئيس لارتكاب الاحتيال إذ أن الموظف يمارس الاحتيال لأنه يتعرض لضغوط أو مشكلات مالية أو اجتماعية، ولا يمكن حلها أو تخفيفها بطريقة مصرح بها، وتمثل هذه الضغوط المالية حافزاً شائعاً للعاملين الذين يقومون باختلاس الأصول، إذ يمكن للعاملين الذين عليهم التزامات مالية متزايدة أن يقوموا بالسرقة للوفاء بالاحتياجات المالية الشخصية.

ب- الفرصة: وهي قدرة الشخص على ارتكاب الاحتيال من دون أن يتم اكتشافه، وتعني انتهاز الشخص هذه الفرصة للقيام بعمليات الاحتيال من خلال التفويض الوظيفي الذي يمتلكه، حيث يتيح له الفرصة لارتكاب عمليات الاحتيال والقدرة على إخفاء ذلك الاحتيال، وإن ضعف نظام الرقابة الداخلية وضعف إشراف الإدارة وغيرها تخلق الفرصة لارتكاب الاحتيال، حيث توجد الفرص التي تنهي للسرقة والاختلاس في جميع الوحدات الاقتصادية ومع ذلك فإن تلك الفرص تكون أوسع في الوحدات الاقتصادية التي تتميز بوجود فرصة للوصول إلى النقدية أو المخزون أو الأصول القيمة ولا سيما إذا كانت تلك الأصول صغيرة أو قابلة للنقل.

ج- التبرير: وهو الآلية التي تفسر لماذا لا يتمتع المحتالون عن ارتكاب الاحتيال، ويعدون أن سلوكهم مقبول، ويشتمل التبرير بتفكير الموظف أو موقفه، فإن الموظفين الذين يقومون بعملية الاحتيال دائماً يبررون أفعالهم، فالتبرير هو اقناع الذات أو اقناع عدة أشخاص من أجل القيام بالاحتيال

ثانياً :- معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ مسؤولية المدقق عن دراسة الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية**1-:- معيار التدقيق الدولي ٢٤٠**

يوفر معيار 240 إرشادات تتعلق بمسؤولية المدقق بشأن الاحتيال لتدقيق الكشوفات المالية، إذ أنه يفصل الاحتيال عن الخطأ، ويقسم الاحتيال إلى الكشوفات المالية المضللة وغش الموظفين سوء استخدام الأصول، ويوضح المسؤوليات المتعلقة بالمسؤولين عن آليات الحوكمة وإدارة الوحدة الاقتصادية للحد من واكتشاف الاحتيال، ويصف المحددات المركزة لعملية التدقيق في نطاق الإحتيال. ويبين مسؤوليات المدقق لاكتشاف التحريفات الجوهرية الناجمة عن الاحتيال. ويتطلب من المدقق ممارسة الشك المهني. وأن يكون مدرك لإمكانية حدوث تحريفات جوهرية. ناتجة عن الاحتيال ولا سيما من خبرة المدقق السابقة بأمانة الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة في الوحدات الاقتصادية، كذلك يتطلب من فريق التدقيق مناقشة قابلية تعرض الكشوفات المالية للتحريفات الجوهرية من خلال استخدام جلسات العصف الذهني، كذلك يتطلب من الشريك المسؤول أن يأخذ بنظر الاعتبار الأمور التي ينبغي الإفصاح عنها لأعضاء فريق العمل غير المشتركين في المناقشة لجلسات العصف الذهني. ويتطلب من مراقب الحسابات الآتي (ISA.NO.240,2014:153):

أ- العمل بإجراءات التدقيق التي تمكنه من الحصول على المعلومات المهمة التي تستخدم في تحديد مخاطر التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الاحتيال .

ب- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات على كل من مستوى القوائم المالية و مستوى التأكد والمخاطر التي تم تقييمها والتي أدت الى أحداث تحريفات جوهرية في القوائم المالية، وتقييم تصميم نظم الرقابة الداخلية للجهة الخاضعة للتدقيق ويتضمن ذلك أنشطة الرقابة المتعلقة بها، فضلاً عن تحديد الأنشطة التي نفذت فعلاً.

2:- مسؤولية المدقق في اكتشاف مخاطر الاحتيال وفق المعيار 240

ينص معيار التدقيق الدولي رقم (240) بشأن مسؤولية المدقق في اكتشاف الاحتيال والخطأ بأن المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيال تقع على كل الأشخاص المكلفين بالرقابة في الوحدة الاقتصادية وإدارتها، والمسؤوليات الخاصة بكل من الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة يمكن أن تختلف حسب الوحدة ومن بلد لآخر، وتحتاج الإدارة وإشراف الأشخاص المكلفين بالرقابة إلى وضع الأسلوب الصحيح إذ يتطلب المعيار التدقيق الدولي ومعيار التدقيق الأمريكي رقم SAS99 مراعاة الامور الآتية (Marshall, & John, 2018: 133) :-

- (1) فهم الاحتيال :- ينبغي على المدققين دراسة وتحليل كيفية تنفيذ جلسات العصف الذهني بشكل جيد من خلال تحديد التوقيتات الزمنية والأفراد المشاركين ومحاور المناقشات أو تتمثل جلسة العصف الذهني مناقشة مفتوحة وحررة بين أعضاء فريق التدقيق مع الاستعانة ببعض المتخصصين في الصناعة.
- (2) بحث مخاطر الاحتيال المادي :- أثناء التخطيط لعملية التدقيق ينبغي على المدقق مناقشة كيف واين يمكن ان تتأثر القوائم المالية للوحدة الاقتصادية بعملية الاحتيال .
- (3) الحصول على المعلومات :- على فريق التدقيق أن يسعى الى جمع الأدلة عن وجود الاحتيال من خلال البحث عن العوامل التي تشير الى مخاطر الاحتيال من خلال فحص سجلات الوحدة الاقتصادية.
- (4) تحديد وتقييم والاستجابة للمخاطر :- عادة ما تمثل استجابة المدققين في تعديل طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق التي يقومون بها وإمكانهم أيضاً ان يقوموا بالمخاطر المتعلقة بتجاوزات الإدارة للرقابة الداخلية بعناية أكثر.
- (5) - تقييم نتائج اختبارات التدقيق :- ينبغي على المدققين تقييم مخاطر الاحتيال خلال عملية التدقيق ، وعند الانتهاء من عملية التدقيق عليهم ان يقيموا الأخطاء المكتشفة من التدقيق وهل هذه الأخطاء تشير الى احتمال وجود احتيال.
- (6) التوثيق والإبلاغ عن النتائج :- ينبغي على المدققين ان يوثقوا نتائجهم حيناً يكون هناك دليل على وجود احتيال وينبغي رفع الامر الى الادارة وأن عد أنه غير هام.

ثالثاً :- إجراءات التدقيق على وفق معيار التدقيق الدولي 240 لمواجهة مخاطر الاحتيال

لكي يختار المدقق استراتيجية لتخصيص إجراءات التدقيق بشكل فاعل وكفوء ، يجب أن يتضمن فهمه للتدقيق، إمكانية توقع استجابة المدير لإجراءات التدقيق، لذا يتطلب من المدقق أن يتنبأ باستراتيجية المدير، اذ ان هذه الاستراتيجية قد تعزز بشكل كاف فهم المدقق للحوافز الإدارية إلى الحد الذي يخطر فيه المدققين بشكل طبيعي في التفكير الاستراتيجي، وتبين هذه المطالبة بأن تُشير التفكير للمدقق بشأن اختيار المدير المحتمل من المستوى الاول، اي أن المدير سيتصرف بشكل عشوائي لذا ينبغي القيام بإجراء اختبار استراتيجي يبدأ من خلال مطالبة أحد المدققين بالتنبؤ بمعتقدات المدير بشأن استراتيجية تخصيص إجراءات التدقيق، ثم يطلب من المدقق أن يتنبأ باستجابة المدير لتلك المعتقدات، مما يساعد في حث كلا النوعين من معتقدات مدققي الحسابات على تطوير فهم لبنية التدقيق الاستراتيجية (Bowlin, 2011: 1249).

اذ يستخدم المدقق التفكير الاستراتيجي عندما تخفي الادارة ممارسة الاحتيال في ظل استخدام إجراءات التدقيق التقليدية، لذا فانه يقوم بتعديل إجراءات التدقيق للبحث عن عملية الاحتيال المحتملة ، مما يدفع المدقق الى التفكير في كيفية توقع الإدارة لإجراءات التدقيق ثم التخطيط للاحتيال استراتيجياً لتجنب الكشف عن الاحتيال (Hoffman & Zimbelman, 2012: 30)

ولقد أكد مجلس الاشراف على شركات المحاسبة (PCAOB) على ضرورة الاستجابة للمخاطر من خلال التغيير في طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق اذ يمكن ان يستجيب أعضاء فريق التدقيق في جلسة العصف الذهني لمخاطر الاحتيال المحددة من خلال تعديل طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق وكالاتي (Hoffman, & Zimbelman, 2012: 26) (Brazel, & et al, 2010: 1276):

- (1) تعديل طبيعة التدقيق اذ يشير الى نوع الاجراء المستخدم، او خصائص العينة المختارة. اذ يمكن ان يقوم الفريق بتغيير او تعديل طبيعة إجراءات التدقيق بهدف توفير دليل أكثر مصداقية او معلومات اضافية تعزز معلومات أخرى.
- (2) توقيت إجراءات التدقيق، يقوم المدقق بجمع الادلة خلال السنة او ان يقوم بذلك نهاية السنة ويمكن ان يقوم الفريق بتغيير توقيت إجراءات التدقيق .
- (3) نطاق إجراءات التدقيق، يشير الى كمية الادلة التي يتم جمعها. اذ ينبغي ان يعكس نطاق إجراءات التدقيق المطبقة تقييم مخاطر الاحتيال. اي ان:-

فإن الإجراء الذي يختلف في طبيعة الأدلة ينطوي على اختبار عينة معينة، باستخدام شكل مختلف من الأدلة مثل الإجراءات التحليلية أو التأكيدات أو الوثائق، ولأن العينة التي يتم استخدامها هي نفسها فإن النطاق يكون ثابت ويختبر المدقق تأكيداً معيناً عن طريق جمع مجموعة من الحقائق ويمكن أن تتضمن مجموعة من الحقائق مستندات وتأكيدات وفحوصات وملاحظات وعلاقات تحليلية واستفسارات وما إلى ذلك، مما يؤدي التباين في طبيعة خطة التدقيق إلى اختلافات في تكوين مجموعة الحقائق لذا فإن طبيعة الأدلة من الوثائق الداخلية تختلف عن طبيعة الأدلة من الوثائق الخارجية، وتعد أقل موثوقية منها، وتتطلب معايير التدقيق بعض الإجراءات المحددة في جميع عمليات التدقيق لتقليل بعض مخاطر التدقيق على سبيل المثال، ينبغي على مدققي الحسابات تأكيد حسابات القبض وفحص المخزون مادياً للكشف عن عمليات الاحتيال التي يتم إخفاؤها بطريقة أخرى، ولا سيما من أن الهدف من هذه الإجراءات هو إزالة حالات فشل إجراءات التدقيق المستقبلية (Wilks& Zimbelman, 2004: 179)

ويتخذ المدقق بعض الإجراءات عند قيامه بتأدية عمله وتمثل بما يأتي (الجعارات وبوطرة، 2017 : ص 8) :

- (1) **التأيدات** : ان عملية التأيد تتمثل بصحة الارصدة من قبل اصحابها وان الإجابة التي يحصل عليها تعتبر كمستند ثبوتي حول وجود الدين وصحته وامكانية تحصيله
- (2) **الملاحظة** :ويقصد بها الدراسة والتعمق التي ينبغي ان يقوم بها المدقق اثناء قيامه بعمله، فينبغي عليه ان يلاحظ الكيفية التي تنفذ بها الاعمال الروتينية وكذلك الاعمال الحسابية لأجل التحقق من كفاءتها وحسن سيرها
- (3) **الفحص** : اي مقارنة بين القيود المثبتة في السجلات مع المستندات الثبوتية من أجل التحقق من مدى صحة ما مثبت فيها.
- (4) **التحقق** : أي يتحقق المدقق من صحة ما موجود من اصول كالأصول الثابتة واوراق القبض والاستثمارات وذلك عن طريق قيامه بالجرد الفعلي.
- (5) **الاستفسار** : يحصل المدقق اثناء تأدية عمله على معلومات تتضمن بعض جوانب الغموض مما يتطلب توجيه أسئلة للمسؤولين عنها وفي ضوء ذلك تتكون الأسئلة ووفقاً للإجابات سوف تولد لديه فكرة واضحة عن ما تم الاستفسار عنه ويمكن ان يكون الاستفسار شفوي او تحريري.
- (6) **التحليل**: ويقصد به تحليل الحسابات والعمليات الحسابية وارجعها الى مكوناتها الأساسية لغرض التحقق من صحتها، ويقصد به العمل المحاسبي الذي يقوم به المدقق لغرض التحقق من صحة الاحتساب
- (7) **المقارنة** : يقصد بها المقارنة بين المعلومات الواردة في البيانات الختامية او الكشوف التحليلية مع نفس السنة او السنوات السابقة لإيجاد اسباب اي تذبذب في تلك المعلومات.

المحور الثالث

قياس اثر تطبيق اجراءات التدقيق وفق معيار ٢٤٠ في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية مدخل تطبيقي

اولا :- العرض والتحليل الوصفي لنتائج الاستبانة

يتضمن هذا المحور قياس اثر تغيير اجراءات التدقيق وفق معيار ٢٤٠ في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية للشركات العراقية .

المحور الاول: اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي 240

تُظهر اجابات العينة للمحور الاول معيار التدقيق الدولي 240 بان قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور بلغ (4.19) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفاق والاتفق بشدة، وبانحراف معياري (0.48)، وقد تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0.71- 0.80) وهذا يعني بان اجابات افراد العينة كانت متجانسة حول فقرات هذا المحور. والجدول ادناه يوضح وصف عام لفقرات محور معيار التدقيق الدولي 240

جدول (1) وصف عام لفقرات محور الاستبانة الاول

الفقرات	اتفق تماماً %	اتفق %	محايد %	لا اتفق %	لا اتفق تماماً %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يسهم معيار التدقيق الدولي 240 في وضع تعليمات تتعلق في بيان مسئولية المدقق بشأن الاحتيال في تدقيق الكشوفات المالية.	45.6	40.0	14.4	--	--	4.31	0.71
يصف معيار التدقيق الدولي 240 المحددات المتأصلة لعملية التدقيق في سياق الاحتيال	32.8	45.6	20.8	--	0.8	4.10	0.78
يتطلب معيار التدقيق الدولي 240 من مراقب الحسابات ممارسة الشك المهني وان يكون على	39.2	46.4	11.2	2.4	0.8	4.21	0.80

							شك لإمكانية حدوث تحريفات جوهرية
0.74	4.11	--	2.4	15.2	51.2	31.2	يؤكد معيار التدقيق الدولي 240 على أعضاء فريق التدقيق مناقشة قابلية تعرض القوائم المالية للجهة الخاضعة للتدقيق للتحريفات الجوهرية.
0.72	4.25	--	2.4	8.8	50.4	38.4	يتطلب معيار التدقيق الدولي 240 من الشريك المسئول ان يضع في حسابه الأمور التي ينبغي ابلاغها لفريق التدقيق غير المشتركين في المناقشة عن التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الاحتيال
0,48	4,19						الوسط الحسابي العام

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

تحليل للفقرات الواردة في الجدول :-

1. يسهم معيار التدقيق الدولي 240 في وضع في وضع تعليمات تتعلق في بيان مسئولية المدقق بشأن الاحتيال في تدقيق الكشوفات المالية، هذا ما أكدت عليه العينة ونسبة اتفاق (85.6%) وبوسط حسابي (4.31) .
2. يصف معيار التدقيق الدولي 240 المحددات المتأصلة لعملية التدقيق في سياق الاحتيال، ما أكدت عليه العينة ونسبة اتفاق (88.4%)، وبوسط حسابي (4.10) .
3. أكدت العينة بان معيار التدقيق الدولي 240 يتطلب من مراقب الحسابات ممارسة الشك المهني وان يكون على شك لإمكانية حدوث تحريفات جوهرية، ونسبة اتفاق (85.6%) وبوسط حسابي (4.21) .
4. يؤكد معيار التدقيق الدولي 240 على أعضاء فريق التدقيق مناقشة قابلية تعرض القوائم المالية للجهة الخاضعة للتدقيق للتحريفات الجوهرية. هذا ما اتفقت عليه العينة بنسبة اتفاق (82.4%)، وبوسط حسابي (4.11) .
5. يتطلب معيار التدقيق الدولي 240 من الشريك المسئول ان يضع في حسابه الأمور التي ينبغي ابلاغها لفريق التدقيق غير المشتركين في المناقشة عن التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الاحتيال، بنسبة اتفاق (88.8%) وبوسط حسابي (4.25) .

ومن التحليل السابق يتضح :-

- 1- ان معيار التدقيق الدولي 240 يسهم في وضع إرشادات تتعلق بمسئولية مراقب الحسابات بشأن الاحتيال في تدقيق القوائم المالية اذ ان توفير إرشادات تتعلق بمسئولية المدقق بشأن الاحتيال لتدقيق الكشوفات المالية يسهم في ان يفصل الاحتيال عن الخطأ، ويقسم الاحتيال الى الكشوفات المالية المضللة وغش الموظفين (سوء استخدام الاصول) .
- 2- ان معيار التدقيق الدولي 240 يسهم في وصف المسؤوليات المتعلقة بأولئك المسئولين عن آليات الحوكمة وإدارة الوحدة الاقتصادية للحد من واكتشاف الاحتيال، و يصف المحددات المركزة لعملية التدقيق في سياق الإحتيال وبين مسئوليات المدقق لاكتشاف التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الاحتيال ويتطلب من المراقب الحفاظ على أسلوب الشك المهني وأن يكون مدرك لإمكانية حدوث تحريفات هامة ومؤثرة ناتجة عن الاحتيال و لاسيما من خبرة المدقق السابقة بأمانة ونزاهة الإدارة والمسئولين عن الحوكمة في الوحدة الاقتصادية.

المحور الثاني: الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية

تُظهر اجابات العينة للمحور الثاني تغيير اجراءات التدقيق لاكتشاف مخاطر الاحتيال بان قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور بلغ (4.27) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفاق والاتفق بشدة، وبانحراف معياري (0.49)، وقد تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0.62-0.80) وهذا يعني بان اجابات افراد العينة كانت متجانسة حول فقرات هذا المحور. والجدول ادناه يوضح وصف عام لفقرات المحور الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية:

جدول (2) وصف عام لفقرات محور الاستبانة الثاني

الفقرات	اتفق تماماً %	اتفق %	محايد %	لا اتفق %	لا اتفق تماماً %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ان اجراءات التدقيق التي تختلف في طبيعة الأدلة ينطوي على اختبار عينة معينة من الجهات الخاضعة	56.8	40.0	3.2	--	--	4.38	0.62

للتدقيق لاكتشاف مخاطر الاحتيال						
45.6	47.2	7.2	--	--	4.22	0.73
39.2	43.2	17.6	--	--	4.42	0.66
51.2	39.2	9.6	--	0.8	4.17	0.78
37.6	43.2	18.4	--	--	4.31	0.71
45.6	40.0	14.4	--	0.8	4.10	0.78
32.8	45.6	20.8	--	0.8	4.21	0.80
39.2	46.4	11.2	2.4	--	4.38	0.62
الوسط الحسابي العام						
					4,27	0,49

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

والآتي تحليل الفقرات الواردة في الجدول اعلاه للمحور الثاني :-

- أكدت العينة بان اجراءات التدقيق التي تختلف في طبيعة الأدلة ينطوي على اختبار عينة معينة من الجهات الخاضعة للتدقيق لاكتشاف مخاطر الاحتيال ,باتفاق بنسبة(96.8%) وبوسط حسابي (4.54) .
- يختبر المدقق تأكيداً معيماً عن طريق جمع مجموعة من الحقائق للكشف عن مخاطر الاحتيال ويمكن أن تتضمن مجموعة من الحقائق مستندات وتأكيدات وغوصات وملاحظات وعلاقات تحليلية واستفسارات ,باتفاق بنسبة(92.8%) وبوسط حسابي (3.87) .
- بينت العينة بان أن طبيعة الأدلة من الوثائق الداخلية تختلف عن طبيعة الأدلة من الوثائق الخارجية وتعد أقل موثوقية منها في اكتشاف مخاطر الاحتيال ,وبوسط حسابي (4.22) باتفاق بنسبة (82.4%) ,لذا فان مستوى الاجابة لهذه الفقرة ضمن المرتفع جداً.
- أن الهدف من اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي 240 هو إزالة حالات فشل اجراءات التدقيق المستقبلية عن اكتشاف مخاطر الاحتيال , بوسط حسابي (4.42) وبنسبة اتفاق (90.4%) ,لذا فان مستوى الاجابة لهذه الفقرة ضمن المرتفع جداً. أن طبيعة إجراءات التدقيق يمكن ان تكون بحاجة إلى تغيير الاجراءات للحصول على أدلة تدقيق أكثر موثوقية ولها علاقة بالموضوع أو للحصول على معلومات مؤكدة وهذا يمكن أن يؤثر على كل من نوع إجراءات التدقيق التي يجب أداؤها ودرجه تنوعها, و بنسبة اتفاق (80.8%) وبوسط حسابي (4.17) .

- (5) ان توقيت الإجراءات الهامة يمكن ان تكون بحاجة إلى تغيير ويمكن للمدقق أن يستنتج من خلالها عن مخاطر الاحتيال , هذا ما أكدت عليه العينة ونسبة اتفاق (85.6%) وبوسط حسابي (4.31) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي.
- (6) ان مدى الإجراءات المطبقة يعكس مدى تقدير المخاطر في التحريف الجوهري عن الاحتيال , هذا ما أكدت عليه العينة ونسبة اتفاق (88.4%) وبوسط حسابي (4.10) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي.
- (7) أكدت العينة بان رد فعل مراقب الحسابات للتعامل مع مخاطر التحريف الهام والمؤثر التي تم تقييمها الناتجة عن الممارسات الاحتيالية على مستوى التأكد يمكن أن يشمل تغيير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق , ونسبة اتفاق (85.6%) وبوسط حسابي (4.21) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي .

ومن التحليل السابق يتضح

- (1) يمكن أن تكون طبيعة إجراءات التدقيق التي ستم في حاجة إلى التغيير للحصول على أدلة تدقيق أكثر مصداقية وذو صلة بالموضوع أو للحصول على معلومات مؤيدة إضافية وهذا يمكن أن يؤثر على كل من نوع إجراءات التدقيق التي يجب أداؤها ودرجة تنوعها.
- (2) يمكن لمراقب الحسابات تحديد أن أحد مخاطر التحريف الهام والمؤثر الناتج عن الاحتيال تؤثر على عدد من الحسابات والتأكدات بما في ذلك تقييم الأصول والتقديرات المتعلقة بمعاملات محددة أو التزامات أخرى هامة مستحقة

ثانياً:- نتائج اختبار الفرضية احصائياً

فرضية العدم :- (لا توجد علاقة ذو دلالة معنوية لاعتماد اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق ٢٤٠ في اكتشاف مخاطر الاحتيالية في القوائم المالية).
 الفرضية البديلة:- (توجد علاقة ذو دلالة معنوية لاعتماد اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق ٢٤٠ في اكتشاف مخاطر الاحتيال في القوائم المالية)
 ولإثبات تأثير لإجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي 240 في اكتشاف مخاطر الاحتيال في الشركات العراقية يمكن قياس ذلك من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط والممثل بالمعادلة التالية:

$$y = 1.53 + 0.57 X1$$

حيث ان :

y: تمثل اكتشاف مخاطر الاحتيال

x1: تمثل إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي ٢٤٠

ويمكن بيان مساهمة إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ في الكشف عن مخاطر الاحتيال في القوائم المالية , من خلال الجدول ادناه:

جدول (3) إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ في الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية

المتغير المستقل Xt	المتغير المعتد Yt	قيمة B	قيمة معامل التحديد R ²	قيمة F المحسوبة	الدلالة	معامل الارتباط R	الدلالة	قيمة F الجدولية	قبول (رفض) الفرضية
إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق ٢٤٠	اكتشاف مخاطر احتيال	0.59	0.28	49.04	العلاقة معنوية	0.524	ارتباط معنوي	3.88	رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط (R) موجب ومقدار (0.524) وهذا يعني إن هناك علاقة ارتباط موجبة (طردية) ، أي أن متغير اكتشاف مخاطر الاحتيال المعتمد يتغير بنفس القوة واتجاه المتغير المستقل إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق ٢٤٠ ، وتحت مستوى معنوية (0,05).
 كما بلغت قيمة معامل التحديد (R²) مقدار (0.28) ، وهذا يعني بان (28%) من التغيرات الحاصلة في اكتشاف مخاطر الاحتيال يمكن تفسيره من خلال تطبيق إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ من قبل شركات ومكاتب التدقيق . وبما ان اشارة معامل بيتا موجبة هذ يعني بان التأثير ايجابي اي ان هناك (علاقة طردية) بين متغيري الفرضية، اذ بلغت قيمة معامل بيتا (0.59) وهي قيمة موجبة وهذا يعني ان التأثير ايجابي اي عند تغيير وحدة واحدة في إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ , سوف يكون هناك زيادة بمقدار (59%) في اكتشاف مخاطر الاحتيال.

كما بلغت قيمة F المحسوبة (49.04) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عد مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1, 123) والبالغ (3.88) مما يدل على رفض فرضية العدم ($B_0=0$) وقبول الفرضية البديلة ($B_1 \neq 0$) ويتبين بأن العلاقة الخطية المفترضة لتقدير معالم النموذج معنوية ويستدل من ذلك إن لتطبيق إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ له علاقة معنوية في الكشف عن مخاطر الاحتيال في القوائم المالية، وهذا ما يثبت فرضية البحث والتي نصت على انه (توجد علاقة ذو دلالة معنوية لاعتماد إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق ٢٤٠ في اكتشاف مخاطر الاحتيال في القوائم المالية عند مستوى معنوية (5%)).

المحور الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- (1) ان معيار التدقيق الدولي 240 يسهم في وضع إرشادات تتعلق بمسؤولية مراقب الحسابات بشأن الاحتيال في تدقيق القوائم المالية اذ ان توفير إرشادات تتعلق بمسؤولية المدقق بشأن الاحتيال لتدقيق الكشوفات المالية يسهم في ان يفصل الاحتيال عن الخطأ، ويقسم الاحتيال الى الكشوفات المالية المضللة وغش الموظفين (سوء استخدام الاصول)
- (2) ان معيار التدقيق الدولي 240 يسهم في وصف المسؤوليات المتعلقة بأولئك المسؤولين عن آليات الحوكمة وإدارة الوحدة الاقتصادية للحد من واكتشاف الاحتيال، و يصف المحددات المركزة لعملية التدقيق في سياق الإحتيال ويبين مسؤوليات المدقق لاكتشاف التحريفات الهامه والمؤثرة الناتجة عن الاحتيال
- (3) يمكن أن تكون طبيعة إجراءات التدقيق التي ستم في حاجة إلى التغيير للحصول على أدلة تدقيق أكثر مصداقية وذو صلة بالموضوع أو للحصول على معلومات مؤيدة إضافية وهذا يمكن أن يؤثر على كل من نوع إجراءات التدقيق التي يجب أداؤها ودرجة تنوعها.
- (4) يمكن لمراقب الحسابات تحديد أن أحد مخاطر التحريف الهام والمؤثر الناتج عن الاحتيال تؤثر على عدد من الحسابات والتأكدات بما في ذلك تقييم الأصول والتقديرات المتعلقة بمعاملات محددة أو التزامات أخرى هامة مستحقة (مثل التزامات مزايا العاملين عن التقاعد بعد نهاية الخدمة والتزامات مواجهة البيئة)
- (5) توجد علاقة ذو دلالة معنوية لإجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق ٢٤٠ في الكشف عن مخاطر الاحتيال في القوائم المالية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عند مستوى معنوية (5%) .

ثانياً: التوصيات

- (1) ضرورة مشاركة مدققي الحسابات في ورشات العمل والدورات التدريبية المستمرة والتي تسهم في رفع كفاءة وخبرة المدقق.
- (2) ضرورة الاستفادة من خبرات مكاتب التدقيق الكبرى والتي تسهم في رفع خبرات مدققي الحسابات.
- (3) ضرورة تحديد مسؤوليات المدققين بشكل دقيق من قبل المنظمات المهنية مع وضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف الاحتيال والخطأ في التقارير المالية، وذلك حتى يمكن لمستخدمي التقارير المالية أن يثقوا بأرائهم وبعداة هذه التقارير في التعبير عن المراكز المالية ونتائج الأعمال للوحدة الاقتصادية.
- (4) ضرورة الاطلاع المستمر على التغييرات في إجراءات التدقيق للحصول على أدلة تدقيق أكثر مصداقية وذو صلة بالموضوع.
- (5) ضرورة الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمدقق الحسابات وتطوير دأهم واستخدام التقنيات الحديثة في إنجاز أعمالهم، من خلال وضع برامج تدريبية مسترة للمدققين العاملين بمكاتب شركات التدقيق لحسين مستوى أدائهم وتطويره حتى يتلاءم مع التطورات المستمرة في العمل.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

References:

- Al-Ani, Safaa Ahmed Mohamed, Al-Kaabi, Jaafar Abdel-Hussein (2021) The effect of using strategic thinking and brainstorming by the auditor in detecting fraud risks, Karbala Journal, Volume 1, Issue 4.
- Al-Jaarat, Khaled Jamal, and Boutara, Fadila (2017), the role of international financial reporting standards (IFRS) and internal auditing in controlling creative accounting practices, the third international conference on modern trends in accounting, on October 24-25, 2017, Umm Al-Bouaghi Al-Arabi University Mahidi
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 2002. Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit. Statement on Auditing Standards No. 99. New York, NY: AICPA
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 2018, Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit. Statement on Auditing Standards No. 240. New York: AICPA.
- Begovic, Boris (2015) Corruption: concepts, types, causes and consequences, Journal of Business Finance & Accounting, Vol.4, No.5.
- Bowlin, Kendall (2011), *Risk-Based Auditing, Strategic Prompts, and Auditor Sensitivity to the Strategic Risk of Fraud*, Journal of Accounting Research , Vol. 86, No. 4.
- Brazel, Tina D. Carpenter, J. Gregory Jenkins (2010) Auditors' Use of Brainstorming in the Consideration of Fraud: Reports from the Field ,journal The Accounting Review, American Accounting Association, Vol. 85, No. 4.
- Dahdouh, Hussein Ahmed (2006) The auditor's responsibility for discovering deception in the financial reports of industrial companies and the factors affecting his discovery, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 22, Number One, Damascus University: Syria.
- Egyptian Accounting Standard 240, (2008) The responsibility of the auditor regarding fraud and fraud when auditing financial statements, International Federation of Accountants.
- Essam Mohammed, Al-Buhaisi, (2012) The professional responsibility of auditors in discovering fraud and error in the financial statements, an applied study for auditing offices in the Gaza Strip. Master's degree in Accounting and Finance from the Faculty of Commerce at the Islamic University of Gaza.
- Hamshari, Yaser Mohd, . Haitham Yousef Ali, Mohammad Ahmad Alqam(2021)The Relationship of Professional Skepticism to the Risks of Auditing and Internal Control, and the Discovery of Fraud and Core Errors in the Financial Statements in Jordan, Academic Journal of Interdisciplinary Studies, Vol. 10, No. 2.
- Hansen, Rene Phute, Thembile; Dembe, Killron ; Chikanza, Synodia; Zimbabwe, Pact , Handbook".; Zimbabwe (2005) "*Fraud Prevention*" Printed in the Entity ed States of America, july-august, 1edition.
- Hoffman, v. b., ;zimbelman,m.f.,(2012) *How strategic reasoning and brainstorming can help auditors Detect Fraud ?* ,the accounting review, Vol.6, No2

- Hoffman, v. b., ;zimbelman,m.f.,(2012) *How strategic reasoning and brainstorming can help auditors Detect Fraud ?*,the accounting review, Vol.6, No2
- IAS 240, (2010) *International Standard On Auditing 240 The Auditor's Responsibilities Relating To Fraud in An Audit of Financial Statements.*
- Marshall , Romny B. & stienbart, Paul john,(2018) *Accounting Information System*, New York: Prentice Hall Business Publishing , SIXTH Edition.
- Shebro, Nazir bin Khalifa Al-Qasim, (2021), The effect of applying International Auditing Standard No. (240) regarding the auditor's responsibilities in detecting and preventing fraud when auditing financial statements in reducing creative accounting practices, *Economic Development Journal*, Vol. 6, No. 1.
- Wilks, T. Jeffrey, Zimbelman, Mark F., (2004) Using Game Theory and Strategic Reasoning Concepts to Prevent and Detect Fraud, *journal Accounting Horizons*, Vol. 18, No. 3.
- Yassin, Ben Deghi, Sheikhi, Bilal, (2021) The extent to which the auditor applies the International Auditing Standard 240, the auditor's responsibility for studying fraud when performing the process of auditing the financial statements, the case of Algeria, *Al-Manhal Economic Journal*, *Economic Development Journal*, Volume 4, No. 3

ملحق (1)

بسم الله الرحمن الرحيم
م / استبانة

الأستاذ الفاضل

إن تعاونك معنا في الإجابة على فقرات الاستبانة بصراحة وموضوعية يعد مساهمة فعالة منك في إغناء البحث الموسوم (دور اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي (ISA. No.240) في الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية) وذلك للتعرف على مدى استخدام اجراءات التدقيق المناسبة والتي تساعد على تحسين فاعلية عملية التدقيق ورفع كفاءة المدقق في التعامل مع مخاطر الاحتيال من خلال اكتشافها والحد منها.

و يمثل المحور الاول للبحث في اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي 240, اما المحور الثاني فيتمثل في الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية , ويمكن الافادة من آرائكم وذلك من خلال تفضلكم بالإجابة الصريحة والموضوعية على هذه الاستبانة , اذ تعتمد دقة نتائج البحث على دقة الاجابة. مع خالص شكرنا وتقديرنا

الباحثة

م.د. منى جبار محمد

جامعة الامام جعفر الصادق (ع)

/ كلية العلوم الادارية والمالية

قسم المحاسبة

اولاً : المصطلحات الواردة في الاستبانة

- 1- معيار التدقيق الدولي ٢٤٠:- يوفر معيار 240 إرشادات تتعلق بمسؤولية المدقق بشأن الاحتيال لتدقيق الكشوفات المالية , اذ انه يفصل الاحتيال عن الخطأ , ويقسم الاحتيال الى الكشوفات المالية المضللة وغش الموظفين سوء استخدام الاصول , ويوضح المسؤوليات المتعلقة بالمسؤولين عن آليات الحوكمة وإدارة الوحدة الاقتصادية للحد من واكتشاف الاحتيال
- 2- الاحتيال :- عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بأنه فعل مقصود يؤدي الى اخطاء مادية من قبل واحد أو أكثر من الأفراد بين الإدارة او القائمين على الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة في القوائم المالية التي تخضع للتدقيق
- 3- طبيعة التدقيق اذ يشير الى نوع الاجراء المستخدم , او خصائص العينة المختارة. اذ يمكن ان يقوم الفريق بتغيير او تعديل طبيعة اجراءات التدقيق بهدف توفير دليل أكثر مصداقية او معلومات اضافية تعزز معلومات اخرى.
- 4- توقيت اجراءات التدقيق , يقوم المدقق بجمع الادلة خلال السنة او ان يقوم بذلك نهاية السنة ويمكن ان يقوم الفريق بتغيير توقيت اجراءات التدقيق .
- 5- نطاق اجراءات التدقيق , يشير الى كمية الادلة التي يتم جمعها. اذ ينبغي ان يعكس نطاق اجراءات التدقيق المطبقة تقييم مخاطر الاحتيال

ثانياً :- الأسئلة العامة

- التحصيل العلمي : دكتوراه وما يعادلها ماجستير وما يعادلها
الدبلوم العالي البكالوريوس
- نوع الوظيفة : شريك في مكتب التدقيق مدير مكتب التدقيق مدقق
- مستوى الخبرة في مجال مهنة التدقيق : اقل من 10 سنوات من 10-20 سنة أكثر من 20 سنة

ثالثاً : محاور الاستبانة

المحور الاول : اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي 240

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
1	يسهم معيار التدقيق الدولي 240 في وضع تعليمات تتعلق في بيان مسؤولية المدقق بشأن الاحتيال في تدقيق الكشوفات المالية.					
2	يصف معيار التدقيق الدولي 240 المحددات المتأصلة لعملية التدقيق في سياق الاحتيال					
3	يتطلب معيار التدقيق الدولي 240 من مراقب الحسابات ممارسة الشك المهني وان يكون على شك لإمكانية حدوث تحريفات جوهرية					
4	يؤكد معيار التدقيق الدولي 240 على اعضاء فريق التدقيق مناقشة قابلية تعرض القوائم المالية للجهة الخاضعة للتدقيق للتحريفات الجوهرية.					
5	يتطلب معيار التدقيق الدولي 240 من الشريك المسئول ان يضع في حسابه الأمور التي ينبغي ابلاغها لفريق التدقيق غير المشتركين في المناقشة عن التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الاحتيال					

المحور الثاني: الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
1	ان اجراءات التدقيق التي تختلف في طبيعة الأدلة ينطوي على اختبار عينة معينة من الجهات الخاضعة للتدقيق لاكتشاف مخاطر الاحتيال					
2	يختبر المدقق تأكيداً معيئاً عن طريق جمع مجموعة من الحقائق للكشف عن مخاطر الاحتيال ويمكن أن تتضمن مجموعة من الحقائق مستندات وتأكيدات وفحوصات وملاحظات وعلاقات تحليلية واستفسارات					
3	أن طبيعة الأدلة من الوثائق الداخلية تختلف عن طبيعة الأدلة من الوثائق الخارجية وتعد أقل موثوقية منها في اكتشاف مخاطر الاحتيال					
4	أن الهدف من اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي 240 هو إزالة حالات فشل					

					اجراءات التدقيق المستقبلية عن اكتشاف مخاطر الاحتيال	
					أن طبيعة إجراءات التدقيق يمكن أن تكون بحاجة إلى التغيير لكي تحصل على ادلة تدقيق أكثر موضوعية ولها علاقة بالموضوع أو للحصول على معلومات مؤيدة إضافية وهذا يمكن أن يؤثر على كل من نوع إجراءات التدقيق التي ينبغي أداؤها ودرجة تنوعها	5
					ان توقيت الإجراءات الهامة يمكن ان تكون في حاجة إلى تعديل ويمكن لمراقب الحسابات أن يصل إلى استنتاج عن اكتشاف مخاطر الاحتيال	6
					يعكس مدى الإجراءات المطبقة مدى تقدير المخاطر في التحريف الهام والمؤثر الناتج عن الممارسات الاحتيالية	7
					ان رد فعل مراقب الحسابات للتعامل مع مخاطر التحريف الجوهرى الناتجة عن الممارسات الاحتيالية على مستوى التأكيد يمكن أن يشمل تغيير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق	8